

الغزو من الداخل الكيانات الخليجية: نماذج الاستعمار الوطني



بقلم: مروان النجدي...

"غُزاةٌ لا أُشاهدُهُم & وسيفُ الغزوِ في صدري

غُزاةٌ اليومِ كالطَّاعونِ & يُخفي وهو يَستشري"

البردوني

في السادس من ديسمبر 2023، وسط مراسم الاستقبال في قصر اليمامة، انزلت من قم المترجم عبارةٌ روسية عن «اعتراف الاتحاد السوفيتي باستقلال المملكة».

قطع محمد بن سلمان الترجمة فوراً: «السعودية أُعيد توحيدها... ولم تكن مستعمرة من قبل». لحظةٌ عابرة في بروتوكول دبلوماسي، لكنها تفتح الباب على سؤالٍ أعمق: ما الذي نُسمّيه استعماراً حين لا

تطأ الأرضَ بساطيرُ جندٍ أجنبي، ولا تُرفع رايةٌ غريبةٌ فوق القصر؟

التصحيح اللغوي كان في الحقيقة إراحةً مفاهيمية: الاستعمار المعاصر خلع البدلة العسكرية وارتدى الزيَّ الوطني، هجر الثكنات واستوطن غرفة المحرّكات. لم يعد يحتاج إلى مفوِّضٍ سامٍ يحكم من الخارج؛ صار يُصدِّع وكلاءَ محليين يحكمون من الداخل بمنطق الخارج. من هنا تتحوَّل المسألة من جدلٍ لفظي إلى مصفوفة قياسٍ إجرائية: من يحتكر تعريف العدو؟ من يملك الفيتو الناعم على القرار السيادي؟ من يُمسك بمفاتيح القوة الصلبة؟ من يرسم سقوف الخطاب العام؟

حين هذاً بوتين نظيره بـ«الاستقلال»، كان يستدعي نموذجًا من الأرشيف: جيوشٌ تجتاز الحدود، احتلالٌ مباشر، ثم جلاءٌ احتفالي. ذاك الاستعمار الكلاسيكي-الصريح في عنفه، المكشوف في هويته-انقرض مع آخر الإمبراطوريات التقليدية. ما ابتكره القرن العشرون كان أكثر تطوُّرًا: استعمارٌ بلا جنود، يحكم بالدِّسّين لا بالحديد، يُبرمج العقول لا يحتلُّ الأراضي. اكتشفت الإمبراطورية أن السيطرة على بنية القرار أنجع من السيطرة على الجغرافيا.

الانتقال من «الغزو من الخارج» إلى «الغزو من الداخل» ليس تبديل أدوات فحسب؛ إنه قلبٌ جذري لمعنى السيادة. النموذج القديم مُكلف: يستنزف الإمبراطورية مالا وجنودًا وشرعية. النموذج الجديد يُحوِّل المُستعمَر إلى شريكٍ وظيفي في إدامة تبعيته، يقمع المعارضة باسم الاستقرار الوطني، ويضمن تدفُّق الموارد تحت راية السيادة. السؤال المحوري إذن: من يملك المفتاح الخفي لغرفة القرار؟

في هذا النموذج، تنشطر الدولة إلى طبقتين: «واجهة» تُمارس طقوس السيادة-علمٌ ونشيدٌ واحتفالاتٌ وطنية-و«غرفة محرّكات» حيث يُصاغ القرار وفق معادلاتٍ غير مكتوبة. الواجهة تُردِّد شعارات الاستقلال فيما المحرّكات مُكبَّلة بشبكة معقّدة: معاهدات «حماية» تُحدِّد العدو سلفًا، أسلحةٌ متطورة مشلولة بدون الصيانة الخارجية، سياسةٌ نقدية مُصادرة عبر ربط العملة، نُخبٌ تكوّنت في مختبرات الإمبراطورية وعادت تحكم بعقل المُستعمَر.

ولهذا سنستعمل هنا مصطلح «» للدلالة على جهازٍ محليٍّ يُؤدّي وظيفة السيطرة الاستعمارية من داخل الدولة ذاتها. هذا الجهاز محكومٌ ببنية وجوده أن يظل عاجزًا عن التحديث الحقيقي-ذلك التحديث الذي يحرر لا يُكبِّل، الذي يؤسس لا يُزخرف. فهو كائنٌ معلقٌ وجوده على شرط استحالة تحقيقه الكامل: كلما اقترب من نقل المفاتيح الحرجة إلى الداخل، اقترب من نهايته كوكيل. لذا يمارس ما يمكن تسميته «تحديث الإخفاء»: تحديثٌ مبهرٌ في المظهر، عقيمٌ في الجوهر؛ يستورد ناطحات السحاب لكن لا يستورد

المعرفة الهندسية العميقة، يشتري المفاعلات بعقود «تسليم مفتاح» لا نقل معرفة، يبني مدناً ذكية لكن الذكاء الحقيقي-الخوارزميات، البيانات الحساسة، البنية الرقمية العميقة-يبقى في يدٍ أخرى. كالبغل: قويٌ في العمل، عاجزٌ عن التناسل، لا يُنتج استقلالاً.

هنا يتجسّد «المستعمر الوطني» الذي رصده البردوني بعين الشاعر النبي-ذاك الذي يتسلّل "في سجن لونها يُغري، وفي سروال أستاذٍ، وتحت عمامة المُقري". لم يعد الاستعمار يحتاج البدلة العسكرية؛ صار يتقدّم في بدلة التكنوقراطي الذي يُدير الاقتصاد بعيون صندوق النقد، في عمامة الفقيه الذي يُشرّع الخضوع كطاعة دينية، في قلم المثقف الذي يُعيد تعريف «الواقعية» لتصير مرادفاً للاستسلام المُتأنّزق. والأخطر: تحوّل الاستعمار من حدثٍ مرئي إلى «طبيعة الأشياء»-حين يصير التكنوقراطي المُبرمج «الخبر الوطني»، والفقيه المُدجّن «صوت الشرع»، والمثقف المُستأنس «العقل الواقعي»، يكتمل الاستعمار: لم يعد يُرى كاستعمار، بل ك«حكمة» و«اعتدال» و«تقدم».

الاختراق شامل: الدفاع يضع استراتيجياته تحت سقف «التنسيق»، المالية تُفكّر بمنطق وكالات التصنيف، التعليم يُنتج أجيالاً لا مُبرمجة على تعريفاتٍ مستوردة للتقدّم، والإعلام يخوض معاركه بأسلحةٍ مُستعارة وخطوطٍ حمراءٍ أشدّ إلزاماً من أي رقابة مكتوبة.

الاستعمار الجديد لا يحتلّ الأرض بل يستعمر البنية، لا يغزو الجغرافيا بل يُعيد تشكيل الوعي، لا يفرض لغته بل يجعلك تُفكّر بمنطقه حتى وأنت تنطق بلسانك. إنه الطاعون الذي رآه البردوني: يشتري وهو يختفي، يَقتل وهو يُداوي، يُكبّل وهو يُحرّر.

معيّار الاستعمار: التعريف الإجرائي ومصفوفة القياس:

"ويستخفونَ في جِلدي & وينسلونَ من شَعرِي

وفوقَ وجوههم وجهي & تحتَ خيولهم طهري"

الاستعمار ليس الصورة المتحفية المتجسّرة-جيوشُ تفتح البوابات وأعلامُ تُنكّس في الساحات-بل انقلابٌ صامتٌ في معادلة السيادة، حيث ينتفخ الخارج داخل غرفة القرار حتى يصير هو العقل المُدير للجسد الوطني. ما نضوّه هنا ليس تعريفًا يطلب البراءة الميتافيزيقية من كل تشابك، بل مرجّسٌ يفضح مركز الثقل الحقيقي للقرار حين تستخدم اللحظة وتسقط الأقنعة.

التعريف الإجرائي المُكثّف: «الاستعمار هو انتفاخ إرادةٍ خارجيةٍ داخل بنية القرار حتى تصير هي السيّد الفعلي، يُقاس بأربع عتبات: من يحتكر تعريف العدو والصديق؟ من يُمارس الفيتو غير المكتوب؟ من يملك مفاتيح القوة الصلبة؟ من يرسم سقوف الكلام المباح؟».

احتكار تعريف العدو: اختطاف لحظة التأسيس:

تعريف العدو ليس قرارًا إداريًا يُلحَق بالسياسة؛ إنه اللحظة الصفرية التي تنبثق منها السياسة كلها. حين تُستورد خارطة التهديدات معلّبةً-بمفرداتها وتراتبيتها وخطوطها الحمراء-يتحوّل الأمن المحلي إلى فرعٍ تنفيذي لاستراتيجية صيغت في عواصم أخرى. الفارق حاسم: التوافق العابر مع حليفٍ ليس خيانة، لكن حين ينتجّر التوافق كقيدٍ بنيوي يجعل الانحراف كارثةً وجودية، نكون أمام اختطافٍ للحظة الولادة السياسية.

الفيتو الناعم: هندسة الإذعان

انقضى عصر البرقيات الآمرة؛ الهيمنة اليوم تعمل بالإيحاء لا بالإملاء. تُنسَج شبكات التبعية بخيوطٍ من ذهب: قروضٌ لا تُسدّد، أسلحةٌ لا تعمل إلا بإذن، حمايةٌ مشروطة بالطاعة. يُعاد تصميم الخيارات حتى يبدو المسار المرغوب خارجيًا هو الوحيد «الممكن»، فتصير الواقعية مرادفًا للاستسلام، والحكمة اسمًا آخر للجُبْن المُبرّر. التشاور ضرورة، لكنه ينقلب وكالةً حين تُهندَس المؤسسات بحيث يستحيل تصوّر حياةٍ خارج القفص.

مفاتيح القوة الصلبة: السلاح المخصي

هنا ينتقل الاختبار من الورق إلى المعدن. جيشٌ يحمل بنادق لا يعرف شفراتها، يتوقّف إذا توقّفت قطع الغيار، يُقاتل بعقيدةٍ كُتبت لحماية البائع لا المُشترى-هذا متحفٌ عسكري لا قوة ردع. التبعية التقنية قدَـرٌ عالمي، لكنها تصير استعماراً حين تُغلّق البدائل قصداً، حين يصير التحديث رهينة ابتزازٍ سياسي، حين تبقى أضرار الحياة والموت في أيدي بعيدة.

هندسة السقوف الخطابية: احتلال اللسان:

السيادة ليست قوةً تُمارَس فحسب، بل خطابٌ يُنتَج. حين تتحوّل «المهنية» إلى شفرةٍ للامتثال، و«الموضوعية» إلى قناعٍ للانحياز المُبرمج، نواجه استعماراً يحتلّ الألسنة قبل الأراضي. غرف الأخبار تصير مكاتب ترجمة، والمثقفون سُعاة بريدٍ للرواية المهيمنة. المفارقة القاتلة: القمع يتمّ باسم الحرية، والرقابة تُمارَس باسم المهنية.

هذه المصفوفة ليست محكمةً أخلاقية تُصدر أحكاماً نهائية؛ إنها أداة تشرحٍ تكشف حقيقة القرار في ساعة الحساب. الاستقلال الفعلي يُمتَحَن في القدرة على كسر الخط الأحمر دون الانكسار، في جسارة تسمية عدوٍّ يُجمّع العالم على تبرئته، في صناعة روايةٍ تشقّ جدار الإجماع المُصطنع.

المعادلة الختامية: تكون مستقلاً حين تُسمّي عدوّك بلغتك لا بمعجمٍ مُترجم، حين تكسر الفيتو الخفي دون أن ينهار سقفك، حين تملك مفاتيح سلاحك من الطلقة إلى البرمجة، حين تصنع كلامك دون رقيبٍ يجلس في الظل. ما دون ذلك تنويعاتٌ على لحنٍ واحد: وكالةٌ تلبس الثوب الوطني وترقص على إيقاعٍ أجنبي.

وأضيف هنا القاعدة التشغيلية التي تُغلّق باب الالتباس وتحوّل «المصفوفة» إلى مِجسٍّ ملموس: يُعدّ كل «تحديث» واقعاً تحت سقف الاستعمار ما دام لا يمسّ عتباتنا الأربعة-احتكار تعريف العدو، الفيتو الناعم، مفاتيح القوة الصلبة، هندسة السقوف الخطابية-وبخاصّة مفاتيح المعدن وتعريف العدو؛ أمّا

التحديث الذي ينقل واحدةً فأكثر من هذه المفاتيح إلى الداخل انتقائاً لا رجعة فيه فهو، بحكم المآل، كسرٌ للهيمنة لا تحسينٌ لها. بهذه القاعدة يُفحص كل ادعاء تحديث: إن بقي زرع الإقلاع في الجيب الآخر، فنحن أمام تجميلٍ للواجهة؛ وإن انتقل المفتاح إلى الداخل، فقد بدأ فعلُ السيادة.

عبدالعزیز بن سعود - تأسيس «المستعمر الوطني»:

"وَمِنْهُ مُسْتَعْمَرٌ غَازٍ & إِلَى مُسْتَعْمَرٍ وَطَنِي"

منذ اللحظة التي تحوّل فيها مشروع عبدالعزيز من طموحٍ محليّ إلى مشروع دولة، تكوّنت الدرسبة الحاكمة بين الداخل والخارج على نحوٍ يجعل «الواجهة» محليةً صافيةً في الرموز والشعائر، بينما تُصاغ قرارات غرفة المحرّكات وفق اشتراطات حمايةٍ أعلى. اتفاق دارين لم يكن حادثة تمويلٍ عابرة ولا لفتة اعترافٍ مجاملة؛ كان عقد إدراج تأسيسٍ رتب الاعتراف والسيولة والسلاح والحماية على جهةٍ، وربط القرار الخارجي والتمدد والامتناع عن التعاقد مع قوى أخرى على الجهة المقابلة. منذ تلك اللحظة صار معنى «الممكن السياسي» تابعاً لسقفٍ يُفتح ويُغلق من خارج الواجهة؛ تُمدّ الإعانة فيشتدّ العصب، يُقيّد التسليح فتُعاد صياغة الهدف، وتُحاط خرائط الحركة بأحزمةٍ لا تظهر في الخطاب لكنها تحدّد نهاية كل طريق.

ثم جاء العقير فحوّل الجغرافيا نفسها إلى برهانٍ على هذه الدرسبة. لم تُرسم الحدود بوصفها نزاعاً بين جارين يُحكّمان وسيطاً محايداً، بل بوصفها ملفاً سيادياً يُدار «من فوق» ويؤفّع «من تحت». بحدّ القلم الأخضر أُعيد توزيع مساحات الحركة، أنشئت مناطق محايدة، سُويت مطالب، وتقرّر شكل الكيان قبل أن يستقرّ هذا الكيان على نفسه. بهذا الفعل انتقل تعريف «العدو/الجار/المجال» من كونه ثمرة توازنات محلية إلى كونه قطعاً من معجم الضمانات العليا. لم تكن الواجهة غائبةً عن

الطاولة، لكنها لم تكن صاحبة اليد الأخيرة؛ كانت طرفًا يُحسن التفاوض داخل سقفٍ مرسوم.

على الأرض، لم يكن الحسم في طور التكوين نتاجَ فائز فضيلةٍ خطابية، بل نتيجةً مباشرةً لاقتراح التعبئة الاجتماعية-العقدية بالمُسرِّع التقني؛ بنادق أسرع، ذخيرةٌ منتظمة، نُظُم ضبطٍ في القيادة والسيطرة، ومدى نيرانٍ يسبق خصمَه بمسافتين. ما حدث في السبلة لم يكن «نهاية خوارج» ولا «انتقام ملكٍ من جندٍ عصوه» في المستوى البنيوي؛ كان انتفاًلاً من ماكينة تعبئةٍ تملك الشجاعة ولا تملك الحديد إلى ماكينة دولةٍ تملك مفاتيح المعدن وتدير المعركة على جدولٍ زمنيٍّ لا يرحم. منذ تلك اللحظة وُلد جيش الدولة لا باعتباره جيشاً «أشدَّ إيماناً»، بل باعتباره جيشاً «أكثر اتصلاً» بسلاسل الإمداد»، وأُغلق ملف الجيش العقائدي لأن الدولة الحديثة لا تسمح بقيادةٍ مسلحةٍ خارج غرفة المحرّكات المركزية.

هذا الترتيب التقني لم يأت وحيداً؛ جاء معه ما يُسمّى اليوم بـ«الفيتو الناعم». لم تعد الإملاءات على هيئة رسائل صريحة، بل على هيئة بنية خيارات: صفقاتٌ تُوفِّع بإطار استخدامٍ يرسم عقيدة السلاح كما يرسم جدولة صيانتَه، إعاناتٌ مالية تُقاس عليها سعة الخطوة التالية، وساطةٌ سياسية تُعرِّف «ما يجوز فتحه الآن وما يؤجّل». هكذا يصبح «التشاور» عادة، و«التأجيل» سياسة، و«الاستباق إلى التعديل» دليل حنكة، بينما الحقيقة البسيطة أن كلفة الانحراف عن السقف صارت أكبر من قدرة النظام الناشئ على الاحتمال. هذه ليست حيلة أخلاقية؛ إنّها ماكينة ضبط تُعيد ترتيب البدائل بحيث يبدو المسار المرغوب خارجياً هو المسار الوحيد الممكن عملياً.

أعيد بعد ذلك تثبيت الذرّسة في النصوص التي استبدلت دارين بحدّة، ثم في شبكة الاصطفاف الأوسع التي تحوّلت لاحقاً من مظلةٍ بريطانية إلى مظلةٍ أميركية من دون أن يتغيّر جوهر المعادلة: أمنٌ مقابل اصطافاف، نفطٌ مقابل ضمان، شرعيةٌ داخلية تُدار برّيع السكون مقابل مفاتيح قوةٍ صلبة تبقى حسّاسةً خارج اليد. هنا تتسرّب الدائرة الثالثة من مصفوفة القياس: الريع بوصفه تقنية حكم، فبدل أن يُستثمر فائز المورد المركزي في تحرير القرار عبر بناء قدرةٍ إنتاجيةٍ مستقلة، يُعاد تدويره لإطفاء الحرائق الاجتماعية ولشراء سكونٍ طويل النفس، فتخرج أجهزة توزيعٍ إداريةٍ وبنكيةٍ وبرامج رفاهٍ تُحسن صيانة الاستقرار أكثر مما تُحسن تكوين الاستقلال، ومع الزمن تتكوّن طبقة مصالحٍ داخل الدولة يهتمّها بقاء الصيغة أكثر مما يهتمّها تبديل الذرّسة، لأنها تعيش من تلك الصيغة وتدافع عنها بوصفها «حكمة الدولة».

وبينما تُضيق الواجهة على إنجازات الإدارة الحديثة، كانت غرفة المحرّكات تعلّم نفسها درساً

ثانيًا: «المهنية» كجهاز سقف. تُكتب القصة الرسمية بعناية، يُحذف منها ما يمسّ المفاتيح، وتُستعاض عن السؤال السيادي (من يعرف العدو؟ أين الفيتو؟ أين المفاتيح؟) بسؤال «الأداء» (كم طريقًا شُقَّ، كم مدرسةً فُتحت، كم مؤشّرًا تحسّن). لا عيب في تحسين الأداء؛ العيب حين يصبح الأداء ستارًا يحجب البنية. عندها يُعاد تعريف «الواقعية» لتصير مرادفًا للامتنال الذكي، ويُعاد تعريف «التهوّر» ليصير اسمًا لكل محاولةٍ لطرق سقفٍ غير مرئي.

بهذه العناصر مجتمعةً يتّضح لماذا نقول إن الدولة التي أسّسها عبدالعزيز تمثّل النموذج المؤسّس لـ«المستعمر الوطني»: لأن شرط الاعتراف والحماية والتسليح المنتظم وضع مبكّرًا اليد الخارجية على عتبتين من أربع في مصفوفة القياس (تعريف العدو في المحيط الإقليمي، ومفاتيح المعدن والميمنة)، ولأن رسم الجغرافيا حدّد مسبقًا مجالات الحركة والخطر، ولأن الحسم التقني أنشأ جيش الدولة بوصفه آلة انضباطٍ تعمل ضمن سلاسل إسنادٍ لا يملكها الداخل كاملاً، ولأن الريع والسرد المهني صاغا مع الوقت غلافًا اجتماعيًا-خطابيًا يظهر معه السقف كأنه طبيعة الأشياء لا ترتيباتها.

صعودُ عبدالعزيز لم يكن ثمرةَ «مهارَةٍ سياسيةٍ» محايدةٍ ولا «دهاءٍ» يُحمد لذاته، بل كان ممارسةً صريحةً للمكر بوصفه منهجَ اقتناصٍ للغلبة: إخفاء النية خلف خطابٍ دَعَوِيٍّ تعبوي، والمقايضة بالخارج على الداخل حين تدعو الحاجة، واستعمال الدين أداةَ تعبئةٍ ثم كبْحُه ساعةَ يهدد مركز القرار، وتبديلُ الوعود بحسب مقتضى اللحظة، وتفكيكُ الخصوم عبر رشا الريع وشراء السكون وتغذية العداوات البينية ثم الحسم عليهم بالآلة الحديثة حين يكتمل ميزان القوة. بهذا المعنى لم يكن تفوّقه نتاجَ فضائل شخصيةٍ أرفع من خصومه، بل نتيجةَ منظومةٍ أخلاقيةٍ أدنى من معيار الخصومة الفارسية التي واجهته؛ معيارٌ يجوزُ الغدرَ المحسوب، ويُقدّرُ سلامةَ المُلْك على صدق العهد، ويُلبسُ المقايضةَ ثوبَ الشرع ساعةً ويخلعه ساعةً أخرى، ما دام ذلك يفتح الطريق إلى القبضة المركزية.

ولذلك لا نقول إن لحظة التأسيس أفرزت «وكالةً» عرَضًا تحت ضغط الظروف، بل نقول إن «المستعمر الوطني» صيغ قصدًا كاختيارٍ أخلاقي-سياسي أدنى: جهازٌ يجمّلُ وجهه بالواجهة المحلية فيما يسلّم مفاتيح القرار للضامن الخارجي متى احتاج، ويُخضع الداخلَ لترتيباته بما يضمن دوام القبضة لا صلاح العقد. من هنا تتحدد خلاصة هذا القسم: الدولة التي أقامها عبدالعزيز قامت على مكرٍ مُنظَّمٍ يقدّم المصلحة السلطوية على معيار الوفاء والمروءة، ويستثمر الخارج على حساب الداخل، ويصنع من الريع والسرد أدواتَ تطبيعٍ مع سقفٍ مفروض؛ وسنرى في القسم التالي كيف لم تتبدّل هذه النُزْبة في الجوهر، بل جرى تحديث أدواتها وتنعيم لغتها مع بقاء المبدأ واحدًا.

محمد بن سلمان - تحديث جهاز «المستعمر الوطني» وتنعيم لغته:

"تَرَقى العارُ من بيعٍ إلى بيعٍ بلا ثمنٍ.

وفي عَوْدِ احتلال الأمةِ سرٍ في تشكيلةِ العَصريِّ"

منذ اللحظة الأولى التي تقدّم فيها وليّ العهد إلى واجهة الحكم، أعاد ترتيب المسرح بحيث يغدو وجه الدولة أكثر صخبًا، فيما تبقى غرفة المحرّكات على الذرّسبة ذاتها التي انبنت في التأسيس، لكن بأدواتٍ أحدث وسرعة دورانٍ أعلى وبلاغةٍ إداريةٍ مُحكمة تُحوّل السقف إلى «برنامج» والقيد إلى «خارطة طريق». اندفع الجهاز إلى تعميم منطق «الممكن الوحيد» بوصفه حكمة الدولة، وأُعيد تعريف الجُرأة لا باعتبارها كسرًا لمفاتيح الهيمنة، بل توسيعًا للضجيج والحركة ضمن سقفٍ محروس.

أُنشئ اقتصادٌ لغويٌّ جديد يصوغ الأزمة كـ«تحوّل» والتخبط كـ«حوكمة» والمضاربات كـ«قطاعات المستقبل». مشاريع عملاقة تستنزف الخزينة، صندوق سيادي يقامر بثروات الأجيال، موجاتٌ محمومة من المضاربة العقارية والوعود الترفيحية. يُدوّر الرّيع في دوامات استهلاكية تعمّق التبعية: كل مشروع "ضخم" يضاعف الحاجة إلى الخبرة الخارجية، كل "مدينة ذكية" تربط مصيرها بشبكات تحكّم أجنبية، كل "رؤية" تزيد الاعتماد على رخص الاستخدام ومفاتيح التشغيل الخارجية. النتيجة: مؤسسةٌ أكثر هشاشة، أشدُّ احتياجًا إلى موافقات المورد، أعمق غرقًا في شبكة التبعية التقنية والمالية.

في التعريف العملي للعدو، تبدو الحركة صاخبةً لكنها فارغة: مناورات تكتيكية هنا، إيماءات مدروسة هناك، لكن عند لحظة الحقيقة - حين يتقاطع «الممكن» مع «المأذون» - ينكشف الوهم. الخطوط الحمراء تبقى مرسومةً بيدٍ خارجية، و"التنوع" يتبخر عند أول اختبار حقيقي.

رؤيةُ «التوطين» سرابٌ يلمع: مصانع تجميع لا تصنيع، عقود استيراد مُقنّعة كـ"نقل تقنية"، شراكات تدريب على التشغيل لا على الابتكار. المكوّنات الحرجة - برمجيات القيادة والسيطرة، رخص الاستعمال، أكواد الصيانة - كلها تبقى محتكرة خارجياً. جيشٌ يحمل معدات لا يفهم جوهرها، يشغّل منصات لا يملك مفاتيحها.

«الفيتو الناعم» صار أشدّ إحكاماً رغم تنكّره: ديون متراكمة، تصنيفات ائتمانية كسيف مسلط، شبكات امتثال قانونية تخنق أي محاولة استقلال. البنوك تترنح تحت وطأة القروض المتعثرة، سوق الأسهم ينهار، التعليم يتداعى، والخطاب الرسمي يحتفل بـ"الإنجازات".

السرد الرسمي آلة ضخمة لصناعة الوهم: يُحوّل الفشل إلى "تحدٍّ"، والانهيّار إلى "إعادة هيكلة"، والتبعية إلى "شراكة استراتيجية". النقاش العام يُحوّل من «من يملك القرار؟» إلى «كيف نلمّع الفشل؟»، من «لماذا نهار؟» إلى «كيف نحتفل بالانهيار؟».

ليس في هذا التصوير مبالغة بل كشفٌ للواقع المُقنّع: البنية التحتية المزعومة واجهاتٌ بلا عمق، الخدمات المُحدّثة قشورٌ بلا لب، والفضاء الثقافي سيركٌ يُلْهي عن الانهيار. السيادة تُفاس بموقع القرار ساعة الاصطدام، والنتيجة واضحة: «المستعمر الوطني» أجرى ترقيةً شاملة للصخب والصخب، بينما يغرق أعمق في وحل التبعية، والمفاتيح تزداد بُعداً، والانهيّار يتسارع تحت زخرفة "الرؤى" و"التحولات".

تشابك مع هذا كله دائرةُ الإدارة والمعايير التي تحولت إلى آلة تمويه متقنة: منظومات قياسٍ تقيس كل شيء إلا الحقيقة، مؤشرات أداء تُخفي الانهيار خلف أرقام مُزوّرة أو منتقاة. يُعاد تعريف النجاح ليصير عدد المؤتمرات المنعقدة لا نتائجها، حجم الإعلانات لا مضمونها، ارتفاع المباني لا متانة أساساتها. KPI يتحول إلى قاموس تضليل: البطالة المتفاقمة تصير "إعادة هيكلة سوق العمل"، هروب رؤوس الأموال يُسمى "تنويع الاستثمار"، انهيار القطاعات الإنتاجية يُغطى بضجيج "القطاعات الواعدة".

الجغرافيا-الأمن تعمق الخنق: ممراتٌ عبورٍ تُدار بمنصاتٍ أجنبية، مجالاتٌ جويةٌ مخترقة، لوجستياتٌ معقّدة كلها مربوطة بأنظمة تحكم خارجية. ترتيباتٌ "الحماية" تكشف حقيقتها كاحتلال ناعم: قواعد عسكرية تحت مسميات مدنية، أنظمة إنذار مبكر تراقب الداخل أكثر من الخارج، شبكات معلومات تُسرّب أكثر مما تحمي. القرار في ساعات التوتر ليس مرهوناً بالإرادة المحلية بل بموافقة الشبكات الخارجية، والحركة السيادية مستحيلة عملياً.

والأدهى: تفاقم الأزمات الداخلية تحت قشرة "التحديث". القطاع المصرفي على حافة الانهيار بديون تجاوزت الودائع، التعليم ينهار تحت وطأة المناهج المستوردة والكوادر غير المؤهلة، الصحة تتداعى رغم المباني الفارهة الفارغة من الكفاءات. البنية الاجتماعية تنفك: الطبقة الوسطى تُسحق، الفقراء يزدادون فقراً، والأثرياء المرتبطون بالنظام يراكمون ثروات طفيلية لا إنتاجية.

الريع الذي كان يشتري السكون لم يعد كافياً. التحول إلى الضرائب والرسوم كشف عُري النظام: دولة لا تُنتج تريد أن تجبي، جهاز لا يخدم يطالب بالدفع. "رؤية 2030" تحولت إلى كابوس 2025: مشاريع متوقفة، وعود متبخرة، ديون متراكمة، ومستقبل مرهون لأجيال. نيوم صارت مقبرة للأحلام والأموال، القدسية متعثرة، والبحر الأحمر ملعب للقوى الخارجية.

هكذا يستقر "سُلَام الأمان" في جهاز المستعمر الوطني: كل ما يُبقي التبعية ويُجمّلها يُسرّع ويُموّل، وكل ما يقترب من الاستقلال الحقيقي يُؤاد أو يُشوّه. التحديث المسموح هو تحديث القشرة: واجهات لامعة لغرف محركات مُعطّلة، ضجيج إعلامي لصمت سيادي، حركة محمومة في المكان لجمود في القرار.

خلاصة القول: في طور محمد بن سلمان، لم يتحسن شيء سوى آلة التضليل. الواجهة صارت أكثر صخباً والمحركات أكثر تبعية. التحديث الموعد تبخّر، والثروات تددت، والمفاتيح ازدادت بُعداً. "المستعمر الوطني" يواصل وظيفته بكفاءة أعلى: يُفقر الداخل ويُثري الخارج، يقمع المحلي ويخدم الأجنبي، يدعي السيادة ويُمارس الوكالة. والنتيجة: دولة-الواجهة تزداد بهرجة، ودولة-الحقيقة تزداد انهياراً، والمسافة بينهما تتسع حتى لم يعد يجمعهما سوى القمع والخوف والوهم المُصنّع.

وكالةُ بزيّ الدولة: من عبدالعزيز إلى محمد بن سلمان:

"متى آتي؟ ألا تَدري؟ & إلى أين انثَنَتْ سُفُنِي

بلا ماضٍ بلا آتٍ & بلا سرٍّ بلا علانٍ."

الغزو من الداخل ليس استعارة تجميلية؛ إنَّه اسم جهازٍ يشتغل بوعي؛ ينتج التبعية محلياً ويديرها بأدواتٍ محلية، فيما يبقى مركز القرار الحقيقي خارج الحدود. اختلاف التكتيك لا يلغي وحدة الوظيفة؛ تتبدل الأقنعة وتتلوّن الرايات، لكن المحرك واحد؛ واجهةٌ تُكثّف الضوء وتُكثر الحركة، وغرفةٌ محرّكاتٍ تضبط الإيقاع على سقفٍ موروث. داخل هذه «المحفظة»، تبدو الوجوه متباينة: ركيّزة ثقيلة في العاصمة الأكبر، رأس حربة مُعلن في مدينةٍ أخرى، ووسيط شبكي في ثالثة. حتى المنصات الأكثر مهنيةً أو جرأةً لا تُفهم خارج تقسيم العمل هذا؛ قد تقدّم خدمةً عامة ذات قيمة، لكنها تتكيّف تلقائياً مع خطوطٍ حمر ليست من صنعها، فتؤدّي من حيث تريد أو لا تريد-الوظيفة ذاتها: توسيع نفاذ المركز وإعادة تأييد السقف بلغتنا نحن.

في الاقتصاد يبدأ الخيط؛ ليس الريع مجرد بندٍ في الموازنة، بل هندسة اجتماعية تعيد صياغة العلاقة بين المجتمع والمركز. الدخل يُوزّع بوصفه منّة لا حقّاً، فينشأ حول الدولة طوق من وسطاء المقاولات والدوائر القبلية ومديري الأجهزة، يعيشون من دوام الصيغة لا من تغييرها. كل حزمة دعم تُطفئ سؤالا، وكل تحويلٍ يشتري أسبوعاً إضافياً من السكون، حتى يصير الاستقرار اسمًا آخر للركود المؤمّن. هنا يَظهر السؤال الحقيقي: هل يُدفع الفائض لخلق قدرةٍ مستقلة أم لصيانة الهدوء؟ كلما تكرّس الهدف الثاني تقلّصت السيادة بقدر ما يتجمّل الخطاب.

وبموازاة ذلك، يُعاد تعريف الأمن على نحوٍ صامت؛ من حماية المجتمع إلى حماية ترتيبات الضمان. تتضمّن أدوات الرصد والاختراق والضبط، وتتقدّم «إدارة المخاطر الاجتماعية» على «إدارة المخاطر الاستراتيجية»، ويُنقل الخطر الخارجي إلى مطلّلة القواعد والاتفاقات، فيما تُختزل القوة الخارجية في عروضٍ باهظة وقوائم شراءٍ معلّقة على رضا المورد. تتحوّل السياسة من سؤال «من يهدّدني؟» إلى سؤال «من يُخرج منظومتي؟»، فيغدو المواطن المتمرّد على البداهة تهديداً أولاً، وتغدو الحدود الساخنة ملفاً يؤمّنه الحليف.

القبيلة والمؤسسة الدينية لا تُكسّران؛ تُستوعبان. تُحافظ على البنية القَبَلية كشبكة ولاء تُدار بالمخصّصات والوجاهة، وتُقدّس المؤسسة الدينية داخل وظيفة شرعنة مرنة: تُخفي الماضي حين يزعج، وتستدعيه حين يخدم. ينحوّل الشيخ-القبلي أو الديني-إلى حارس بوابة بين الدولة والعامة: يُهدّد، يبرّر، يعقلن، يَمنح الطاعة مفرداتها ويُحيل الاعتراض إلى «فتنة». لا يُطلب منه أن يكذب؛ يُطلب منه أن يُعيد ترتيب الصدق بحيث لا يقترب من المفاتيح.

الإعلام لا يبيع أكاذيب فاقعة؛ يبني بدايات هادئة. يعلّمك أن المركز مركزٌ بطبيعته، وأن السيادة تُقاس برضا الخارج، وأن الحكمة أُلّا تُخرج الأسواق. تُروى قصةٌ للماضي تُنطّفِ النتوءات، وقصةٌ للمستقبل تُبهرك بالعرض والضوء، وتُدفن اللحظة الراهنة تحت مهرجاناتٍ متواصلة كي لا تسمع الأسئلة الصحيحة. هنا لا تنفع «المهنية» وحدها إن كانت سقفاً؛ السؤال ليس عن جودة الصياغة بل عن حدودها ومن رسمها.

وفي القانون تُصنع الصلابة الخاطئة: نصوصٌ حداثية الشكل، انتقائية الوظيفة. واضحةٌ حين يُراد الردع، مطاطةٌ حين يُحتاج إلى منحةٍ أو عقوبةٍ انتقائية. يحمي القانون الملكية والعقود ما دامت على مسافةٍ من خطّ السلطة؛ فإذا اقتربت صار الملف أمنيّاً وتراجع النص إلى هامش التأويل. تُنتج هذه المرونة يقيناً واحداً: مشروعك الخاص آمنٌ ما دام المشروع العام خارج النقاش، أي ما دمت لا تمسّ المفاتيح.

وتأتي حلقة الاعتماد التقني لتضع اليد على الحديد. ليست «التوطينات» واللافتات الصناعية وحدها التي تُقاس؛ القياس الحقيقي في المكوّن الحرج: رخص التشغيل، مفاتيح الأعطال، برمجيات القيادة والسيطرة، دورات الصيانة للذخائر الذكية، شبكات السحابة والاتصال. كلما ارتفعت درجة التشبيك بعقود تدريب وترخيص وصيانة لا تملكها الواجهة، صار الضغط أسهل: تحديثٌ مقابل اصطفاق، دعمٌ مقابل تموضع. هنا تعمل السياسة التقنية كصمام فرار: لا تعلّقك برصاصةٍ واحدة، بل بكودٍ واحد وجملة شروطٍ لا تظهر في النشرات.

أما السياسة الخارجية فتحرّك بمنطق شركة تأمين كبرى: تشتري الحماية باصطفافاتٍ مُعلنة، وتشتري النفوذ بشيكاتٍ مدروسة، وتشتري الوقت بمبادراتٍ «سلامية» تُحسن الصورة ولا تغيّر الخريطة. تتكامل الأدوار بين العواصم: صوتٌ صاخب هنا، وساطة هناك، صمتٌ محسوب هنالك؛ وكل طريقٍ تُفضي-بسيطريقتها-إلى تثبيت المنظومة الأمّ التي تحدّد السقف من فوق. التنوع قائم في المشهد، لكنّ النتيجة واحدة عند الاصطدام: لا قرار سياديٍّ خالصاً إذا تعارض مع مصلحة الحارس.

حين تجتمع هذه الحلقات-تريعٌ يشتري السكون، أمنٌ يحرس الترتيبات، قبيلةٌ وعلماءٌ يُقنّون الولاء، إعلامٌ يُعيد تهيئة الحواس، قانونٌ ينتقي صلابته، تقنيةٌ تمسك بالمفاتيح، وخارجٌ يؤمّن الداخل-يتحوّل «الاستقرار» إلى سكونٍ مُسيطر عليه: مجتمعٌ يتحرّك كثيراً داخل قفصٍ محكم، ودولةٌ قويةٌ على مواطنيها ضعيفةٌ أمام سقوف رعاتها. عندها تفهم لماذا تبدو السيادة لامعةً في الخطاب وهشةٌ عند أول اختبار: لأنّ السؤال الذي لم يُسأل ظلّ مؤجّلاً-لا عمدًا-من يملك المفتاح حين تُغلق

الأبواب؟-ولأنَّ كل ما سبق مُهمٌ لكي يضمن أن يكون الجواب في مكانٍ أبعد من الواجهة، أقرب إلى اليد التي بنت القفص وأتفتت زخرفته.

الخاتمة: من «فَطِيعِ الجَهِل» إلى «أَفْطَعِ الإدراك»:

"لماذا نحنُ يا مَربى & يا منفى بلا سكَانِ

بلا حلمٍ بلا ذِكرى & بلا سلوى بِلا حَزَنٍ؟"

يقول المثل النجدي: «ما بالفار طاهر» - بمعنى أن كلُّ الفأر نجس.

ولا ينبغي أن يخدعنا اختلاف التكتيكات عن حقيقة الوظيفة البنيوية الواحدة؛ فهذه المنظومات التي تبدو متنافرة ليست سوى أذرع تنفيذية في جسد واحد، تُدار من مركز ثقلٍ يقع خارج الخريطة. صحيحٌ أنها تُمنح هوامش مناورة محسوبة، ومساحات للتنافس المضبوط، لكن هذا التباين الظاهري ليس إلا شرطاً لنجاح الوظيفة ذاتها: خدمة المركز الذي أسَّسها. وفي هذه المحفظة المتنوعة من الأدوات، تبرز قطر كنموذجٍ شديد الخطورة والفعالية، ليس لقوتها المادية، بل لقدرتها الفائقة على التخفي. إنها الأداة الأخف وزناً والأعمق أثراً، لأنها لا تعمل بالقوة الغاشمة بل تتغلغل في النسيج الوجداني للمجتمعات، فتستعير لغة المظلومية، وتحدث بلسان الهمِّ الوطني، وتتقمص دور المدافع عن القضايا العادلة. بهذا الأسلوب، تنجح في تمرير وظيفتها الأصلية بدرجة من الخفاء والدقة لا تتيحها الأدوات الخشنة، فتصبح مقاومتها المزعومة هي الغطاء المثالي لتبعيَّتها المطلقة.

إن ما نشهده ليس فوزاً أو تناحراً عفويّاً، بل هو تطبيقٌ متقن لهندسة الهيمنة الأمريكية التي صقلتها عقودٌ من الخبرة في إدارة التوابع. تقوم هذه الهندسة على خلق "تنافسٍ موجّه" بين الوكلاء، لا لإلغاء بعضهم بعضاً، بل لتحفيز كل طرف على ابتكار وتجويد أساليبه في تنفيذ الأجندة، مما يرفع في المحصلة

من الكفاءة الإجمالية للمنظومة التابعة بأكملها. وهكذا تتشكل فسيفساء الأدوار التي نراها اليوم بوضوح: الرياض تؤدي دور «الركيزة الثقيلة» التي تضمن الاستقرار الهيكلي للنظام الإقليمي، وأبوظبي تعمل كـ«رأس حربة معلن» للمهام الصدامية المباشرة، بينما تتولى الدوحة وظيفه «الوسيط الشبكي» الذي يخترق الخطابات الشعبوية ويحتويها من الداخل. أدوارٌ تبدو متنافرة، لكنها تتكامل عضويًا لخدمة غايةٍ واحدة لا تحيد عنها.

الأفطع ليس أن نعرف من يمسك الأسلاك، بل أن نرى كيف صرنا نحنُ أنفسنا سلكَ التوصيل؛ شيخُ قبيلةٍ صار بابًا خلفيًا للسلطة، جامعةٌ تُقذّن نسيان التاريخ، منبرٌ يقدّس الطاعة كدين، ومنصةٌ تحوّل «التضامن» إلى رصيد تفاوضي تحت السقف ذاته. بهذا يتحوّل «الغزو من الداخل» من استعارةٍ شرعية إلى بنية تشغيلية: تقسيم عملٍ بين أدواتٍ تتنافس لتحسين «الخدمة» لا لتحرير القرار.

فما العمل؟ ليس شعارًا أعلى، بل كسرُ البدايات المطبوعة في وعينا: إعادة تسمية الأشياء بأسمائها - الوكالة ليست سيادة، الحماية ليست تحالفًا، التطبيع ليس سلامًا، والازدهار بلا قرار تزوين للقفص. لا تكفي مقاومةٌ عاطفية؛ بل ينبغي بناءٌ اقتصاد معنى موازٍ: ثقافةٌ تفكك قاموس السلطة، وإعلامٌ يرفض أن يعمل ستارًا، ومؤسساتٌ معرفةٍ لا تُشغّل بعقود الولاء.

أثبت التاريخ أن الكيانات المبنية لخدمةٍ غيرها لا تقوى على حماية نفسها عند الامتحان. لذا يجب أن يصير الإدراكُ خطةً عملية: إنهاءُ العقد مع الوهم، وإعادةُ ترتيب الولاءات من «الدولة-الشركة» إلى «المجتمع-الأمة»، إغلاقُ صنبور التمويل الذي يغذي آلةَ النسيان، وفتحُ نوافذٍ تدخل هواء السياسة إلى غرفٍ خُنفت بديكور «الرؤية».

بين «الفطيع» و«الأفطع» مسافة اسمها القرار: ألا نعود جمهورًا في مسرحٍ لغيرنا، وأن نخرج «الخارج» من داخلنا - من لغتنا، ومنهاجنا، ودورات رأس المال التي تكافئ الخضوع. عندها فقط يصبح البيت خاتمةً وافتتاحًا معًا: فطيعٌ جهلٌ ما يجري... وأعظم من الإدراك أن نغيّر ما يجري.

إذا أبصرَ البردوني - الأعمى - «الغزو من الداخل» بهذا العمق، فحريٌّ بنا نحنُ المبصرين أن نبصر أيضًا. ما خفي لم يختفِ لبُعدِهِ، بل لقُربه الفاضح: موجود في لغتنا اليومية، في نشرات «الإنجاز»، في خطب «الاعتدال»، وفي قصصنا الرسمية عن الشرعية. تفكيك المشهد يبدأ بتفكيك السرديات المؤسسة للشرعية. ومع تبدّل الشروط - أفول النموذج الريعي واتجاه السلطة لفرض الضرائب - تنكشف هشاشة الحكاية القديمة: الريع لم يعد قادرًا على شراء الصمت، ولا التحديث قادرًا على تغليف الأعباء بلا

تصحيح مبس تهنئة بوتين ليس براعة سياسية فحسب، بل دليل "جهلٍ ما يجري"؛ والأخطر أن يُقال الكذبُ
بوثوقِ الصادقِ الجاهل. إن كنا قد عشنا زمنَ «الفطيع» لأننا جهلنا، فنحن اليوم مهددون بـ«الأفطع»
لأننا نعرف ولا نغيّر. النجاة ليست في استبدال شعارٍ بشعار، بل في كسر بدايات الشرعية المصنوعة،
وبناء عقد اجتماعي جديد يعترف أن السيادة لا تُستعار من الخارج، لا تُشتري بالريع، ولا تُعقَد في
قاعات العلاقات العامة؛ بل تُنتزع بوعي عمومي يسمّي الأشياء بأسمائها، ثم يصبر على كلفة أن تكون
لها أسماء.

"فطيعٌ جهلٌ ما يجري & وأفطعٌ منهٌ أن تدري"